



ترقبوا...
الأحد المقبل
جريدة ثقافية

سياسيون: نظام الحكم يجب ان يعتمد على دولة المؤسسات مخاوف من عودة الديكتاتوريات الى العراق عبر بوابة الحشد العشائري

بغداد/ المدي
تخوف سياسيون من الاستغلال السعي للعشائر في تدعيم واستاد جهات سياسية معينة على حساب باقي المكونات العراقية، مؤكداً ان نظام الحكم في العراق يجب ان يعتمد على الديمقراطية ودولة المؤسسات بدلاً من نسخ الطريقة التي تعامل بها النظام الديكتاتوري في ادارة شؤون البلاد باستحالة العشائر الى شخصه وحزبه الاوحد في الساحة السياسية داخل العراق. وقال النائب عن جبهة التوافق العراقية سليم الجبوري ان موقف العشائر لا يمكن تجاهله بشأن دعم الحكومة في الملف الامني، لكن هذا لا يعني ان تستغل القبيلة داخل الحراك السياسي المتنامي بين القوى المشاركة في العملية السياسية. واضاف الجبوري في تصريح لـ(المدى): ان كان التوجه نحو استقطاب العشائر في

دعم الحكومة بصورة عامة فهذا لا يشكل أي خرق، ولما منع منه، اما اذا كان الهدف والغاية من هذا التوجه حشد الدعم الى شخص او حزب معين فانه امر غير مقبول ويجب عدم السكوت عنه، مشيراً الى ان جميع الاطراف والقوى السياسية تترك للعشائر مكانتها الخاصة داخل المجتمع العراقي، لكن شريطة ان لا تخرج عن الوضع الطبيعي لها بالشكل الذي تحشد فيه لصالح جهة او حزب معين. من جهته أكد النائب عن التحالف الكردستاني سعدي البرزنجي ان الاسلوب الذي يتبعه رئيس الوزراء خلال لقائه بالعشائر هو نفس الاسلوب الذي كان يتبعه رئيس النظام السابق من خلال جمع القوى العشائرية لدعم اركان نظامه. ووضح البرزنجي لـ(المدى) ان الدستور العراقي لا يتعارض مع مسألة الاهتمام بالكون

العشائري، لكنه شدد ايضا على ضرورة وضع اسس لكيفية التعامل مع جميع المكونات وفق رؤى متساوية، وتابع ان التاريخ يعيد نفسه من خلال اتباع المالكى النمط الذي كان يتبعه صدام ابان فترة التسعينيات بعد هزيمته في حرب غزو الكويت، مبيناً ان مسألة السعي الى عزل الآخرين وجعل الساحة مخصصة لشخص او حزب معين هو امر يخير الاستغراب والعشائر في الانتخابات المحلية الأخيرة. ودعت الى تحقيق دولة المؤسسات وليست دولة عشائرية او قبلية. دعا النائب عن حزب الفضيلة الإسلامي مخلص الزامل قائداً للعشائر الى الابتعاد عن تجنيد ابناء العشائر لغايات سياسية، وقال في تصريح لـ(المدى): لا نمنع زعماء العشائر من الدخول في العملية السياسية، لكن يجب

ان توجه رئيس الوزراء نوري المالكى نحو العشائر في الغراف الحالي يعطي انطباعاً واحداً، وهو ان الهدف من القضية برمتها هو دعم حملته الانتخابية للمرحلة المقبلة في الانتخابات التشريعية خاصة بعد ان حقت قائمته (ائتلاف دولة القانون) فوزاً كبيراً في الانتخابات المحلية الأخيرة. ودعت الدملوجي الحكومة الى تصحيح المسارات وان لا تستند في مسألة استتباب الامن الى مكون عشائري او قبلي لان العراق ماض الى تحقيق دولة المؤسسات وليست دولة عشائرية او قبلية. دعا النائب عن حزب الفضيلة الإسلامي مخلص الزامل قائداً للعشائر الى الابتعاد عن تجنيد ابناء العشائر لغايات سياسية، وقال في تصريح لـ(المدى): لا نمنع زعماء العشائر من الدخول في العملية السياسية، لكن يجب

ان يكون هذا الدخول بشكل مستقل وفردى لا ان يعمل على تسخير طاقات العشيرة نحو شخص او حزب معين. ووضح الزامل ان هذه السياسات كان يتبعها نظام البعث المباد، ويجب علينا ان لا نرسخ لهذه السياسات ضمن واقعتنا الحالي، لاننا بدأنا ببناء عملية ديمقراطية صحيحة حققت نتائج كبيرة رغم التخضيات التي قدمناها. وبين الزامل ان المرجعيات الدينية كانت ولا تزال تحت جميع المكونات الوطنية لاسيما العشائر على دعم العملية السياسية، في حين وجد النائب عن جبهة التوافق العراقية عمر الكربولي ان الاهتمام بالمكون العشائري امر لا ضرر فيه لكن يجب ان لا ينحصر في جهة معينة. وقال الكربولي في تصريح لـ(المدى) ان اشراك العشائر في مشروع المصالحة الوطنية ودعم سلطة القانون هو من الامور المحب

بها، لكن استغلال تلك المكونات لمنافع شخصية وجهة معينة فهذا غير صحيح ويجب عدم السماح بتكراره مجدداً، واعرب القيادي في الحزب الاسلامي عن ان اجواء المغالبة على السلطة السمة البارزة الان، لأن الجميع يرغب بالاستحواذ على السلطة. ودعا عضو مجلس النواب الى ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحرية الرأي في داخل مؤسسات الدولة لكي تعمل بدورها على الغاء جميع السياسات السيئة والتي كانت مرتبطة بالحقبة السابقة. وعن موقف البرلمان من تسخير العشائر لصالح مكونات معينة، قال: ان البرلمان منذ تشكيله ولغاية اليوم كان غائبا عن الوعي وربما افاق من غيبوبته يوم الخامس من آذار الجاري، وهو يوم اقرار الموازنة الاتحادية لانه استطاع في هذه المسألة ان يقول قوله المشهورة.

التوافق: مشاركة حزب البعث بالانتخابات رهن بالقانون الائتلاف تؤيد الحوار مع البعثيين المعارضين لصدام

في حال تخلفهم عن تقديم الكشوفات المالية النزاهة تهدد بايقاف كبار المسؤولين عن العمل

بغداد/ المدي
هددت هيئة النزاهة باتخاذ اجراءاتها بحق الوزراء ومن هم بدرجة وزير ممن لا يقدموا لغايات الان كشوفاتهم المالية لهيئة النزاهة. وقال رئيس الهيئة رحيم العكيلي بحسب وكالة (اكانبوز) امس الاربعاء ان هيئة النزاهة ستطيق امرها ذي الرقم ٥٥ الصادر عام ٢٠٠٤ والقاضي بايقاف كبار المسؤولين ضمنهم الوزراء ومن هم بدرجة وزير عن العمل في حال لم يقدموا كشوفاتهم المالية لهيئة النزاهة. و اضاف

ان عددا كبيرا من الوزراء قد تخلفوا عن تقديم كشوفاتهم المالية. مشيراً الى ان نوري المالكى يعد اول رئيس وزراء عراقي منذ تأسيس الدولة يقدم كشفه المالي لهيئة مستقلة كهيئة النزاهة. ووفقا لالامر رقم ٥٥ فإن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء ومن هم بدرجة وزير مطالبون بتقديم ثلاثة كشوفات مالية لهيئة النزاهة، الاول حال توليه المنصب والثاني نهاية كل عام والثالث قبل مغادرته المنصب. واعلن عضو مجلس النواب عن

حكومي عن وجود محادثات على هذا المستوى مع قيادات البعث. من جهة أخرى، رهن النائب عن الحزب الاسلامي عبد الكريم السامرائي مشاركة حزب البعث المنحل بالعملية الانتخابية القادمة بطبيعة قانون خاصة بوجود مادة دستورية تحظر على الحزب المشاركة في الانتخابات.

الجمهورية عادل عبد المهدي التقى الاثنين الماضي ممثل قيادة قطر العراق - حزب البعث العربي الاشتراكي (المنشق عن النظام السابق) محمد رشاد الشيخ راضي، وبحث معه دعم العملية السياسية والتعاون في التصدي للارهاب والعنف، كما جرى وزير الدولة للحوار الوطني اكرم الحكيم حوارا مماثلا، في اول اعلان

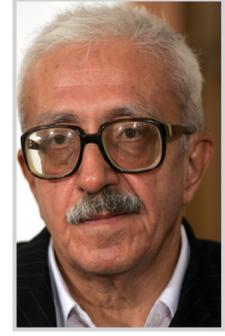
واضاف ان اللقاء مع هذه الشخصيات كان لصفته الشخصية وليس كحزب لاننا ملتزمون بالدستور الذي يحظر عودة البعث الصدامي او الاعتراف به او التفاوض معه ونحن من المؤيدين لهذا الامر، مشيراً الى ان اللقاءات جاءت من باب الانفتاح على جميع القوى العراقية الوطنية التي تعمل من اجل الوطن وكان نائب رئيس

كتلة الائتلاف العراقي الموحد رضا جواد تقى ان تيار شهيد المحراب يؤيد الحوار مع شخصيات من حزب البعث من قيادة قطر العراق المعروفين بمعارضتهم للنظام الصدامي او ما يمكن تسميته (بالبعث الصدامي) التي كانت تعقدتها القوى العراقية ابان معارضتها لهذا النظام المباد.

السجن ١٥ عاما للكيمياوي وعزيز الحكم باعدام وطبان وسبعراوي في قضية التجار

بغداد/ المدي
قضت المحكمة الجنائية العراقية العليا بإعدام وطبان ابراهيم الحسن وسبعراوي ابراهيم الحسن في قضية تجار بغداد، كما اصدرت المحكمة حكما بالسجن ١٥ عاما على علي حسن المجيد(علي الكيماوي) وطارق عزيز. وكانت المحاكمة قد بدأت في نيسان ٢٠٠٨ في قضية إعدام ٤٢ تاجرا عام ١٩٩٢ بتهمة التلاعب في أسعار المواد الغذائية خلال فترة الحصار، ووجهت إلى المجيد وعزيز وستة متهمين آخرين تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما اصدرت المحكمة حكما بالسجن

المؤبد على عبد حميد حمود و١٥ عاما على مزيان خضر هادي، فيما حكم بالسجن لمدة (٦) سنوات على احمد حسين خضير وزير المالية من ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٥. كما برأت المحكمة المتهم عصام رشيد حويش محافظ البنك المركزي منذ عام ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٣ وقررت الغاء التهم الموجهة اليه واطلاق سراحه. يشير الى أن المحكمة الجنائية العراقية العليا اصدرت في الثاني من الشهر الجاري ثالث حكم اعدام بحق المجيد في قضية احداث صلاة الجمعة، كما برأت المحكمة طارق عزيز في القضية نفسها.



اعتقال انتحارية قبل تنفيذها هجومها اراهايا

بغداد/ المدي
قالت الشرطة ان عناصرها اعتقلت امس الاربعاء امرأة انتحارية في منطقة المدائن جنوبي بغداد. ونكر مصدر في الشرطة في تصريح صحفي ان قوات الشرطة وعناصر الصخرة نجحوا في اعتقال امرأة كانت ترتدي حزاما ناسفا، كما بتفكيك الحزام الناسف ونقل الانتحارية الى احد المعتقلات وسط بغداد، مؤكدا انها كانت تستهدف تنفيذ هجوم انتحاري بدوافع طائفية. يذكر ان بغداد شهدت خلال الايام الثلاثة الماضية هجوماين انتحاريين تسببا بسقوط العشرات من الضحايا.

الجبوبي: لن اتغلى عن مطلبى بمنصب المحافظ كربلاء/ المدي

جدد المرشح المستقل الفائز بأعلى نسبة أصوات بالانتخابات الأخيرة في كربلاء (يوسف مجيد الجبوبي) قوله بأنه لن يقبل بأي منصب سوى منصب محافظ كربلاء وانه في حال عدم تسلمه المنصب سيلجأ للقانون لنيل استحقاله الانتخابي. وقال الجبوبي في تصريح صحفي: اجريت عدا من المفاوضات مع القوائم الفائزة الأخرى، ولن اتغلى عن مطلبى بمنصب المحافظ. وانتقد

الجبوبي قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذي اعتبره قانوناً «محجفا»، بحق المرشح المستقل الذي يحصل على اقلية الاصوات، متوهماً ان هناك بعض المرشحين الذي حصلوا على اصوات قليلة واستلموا مناصب ادارية اعلى من استحقاقهم التصويتي. يذكر ان قائمة يوسف الجبوبي المعنونة (اللواء) حصلت على المركز الاول في انتخابات مجالس المحافظات في كربلاء بعد حصولها على ١٣.٢٪ من مجموع اصوات الناخبين.

تنفيذ اول صفقة نفطية كبيرة بالتعاون مع شركة عالمية

بغداد/ المدي
بدأ العراق تنفيذ اول صفقة نفطية كبيرة مع شركة اجنبية بعد سقوط النظام بافتتاح مشروع نفطي جديد امس الاربعاء، مع شركة النفط الوطنية الصينية. والمشروع النفطي، هو حقل الاحدب في محافظة واسط، ومن المقرر ان ينتج في نهاية الامر ما بين

(١١٠) ألف و(١٣٠) ألف برميل يوميا. وستدير الشركة الصينية الحقل بموجب عقد وقع قبل عام ٢٠٠٢ في بادئ الامر وأعدت الحكومة التفاوض عليه العام الماضي للحصول على شروط أفضل عن طريق تغييره من اتفاق مشاركة في الانتاج تم التوصل اليه عام ١٩٩٧ الى صفقة خدمات برسوم محددة.

زيباري يؤكد جاهزية القوات العراقية لحفظ الامن

البيت الأبيض: التمهديدات مازالت قائمة

بغداد/ المدي
فيما قال الناطق باسم البيت الابيض روبرت غيبس ان التحديدات ما زالت قائمة في العراق أكد رئيس اركان الجيش العراقي بابكر زيباري ان لوجود لاي مشكلة في حال خروج القوات الأمريكية حسب اتفاقية الانسحاب التي ابرمت بين الحكومتين. و اضاف غيبس في تصريح صحفي انه لا يشعر

بأي قلق من ان سيناريو الاعلان عن الانسحاب من العراق سيشتج الذين يخططون لاعمال عنف على ارتكاب مثل هذه الاعمال. وتابع: لكنني اعلم ان الرئيس وفريقه مضممان فعلا على الوفاء بالتزامهم في الحفاظ على الامن والاستقرار في العراق وقدمه، وسنواصل تقويم الامور بشكل دائم. من جهة أكد زيباري ان هناك انسحابا سيجري

تفاصيل ص ٣

يا أهلنا بالرمادي والفلوجة هسة أمناكم التغطية



التغطية اليوم تشمل الرمادي، الفلوجة، والطريق المؤدي الى بغداد شرقاً، وقريباً كامل المحافظة